



أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني

د. رشا الأمين يوسف العاقب¹

أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد²

أستاذ مساعد - قسم المحاسبة والإدارة المالية - جامعة البطانة- السودان

drasha664@gmail.com

كلية المجد للعلوم الطبية والتكنولوجيا

Khartoum691@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة إلى توضيح دور مكونات نظام الرقابة الداخلية (المراجعة الداخلية، ونظام الضبط الداخلي) على كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني من حيث الدقة، وسرعة إنجاز العمليات، وجودة التقارير المالية أهمية الدراسة الاستجابية للتحديات التي تواجه المؤسسات المصرفية في تحقيق الكفاءة والدقة عند استخدام الأنظمة المحاسبية الإلكترونية، والتي تتطلب وجود نظام رقابة داخلية فعال يدعم سلامة العمليات ويضمن موثوقية المعلومات المالية تتمثل مشكلة الدراسة في ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني ؟ اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات من عينة من العاملين في المصارف التجارية بمدينة الحصادي، كما استندت إلى المراجع والبحوث السابقة لتدعيم الإطار النظري والتحليل الإحصائي. أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، حيث تبين أن تعزيز المراجعة الداخلية وتحسين الضبط الداخلي يسهم في رفع مستوى الدقة والموثوقية في التقارير المالية، ويقلل من الأخطاء والاحتيايل، ويدعم سرعة الأداء المحاسبي. كما أوضحت النتائج أن ضعف مكونات الرقابة الداخلية يؤدي إلى انخفاض كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني وضعف جودة مخرجاته. وتبرز أهمية النتائج في كونها تؤكد الدور التكميلي بين الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني في تحقيق الشفافية وتعزيز الثقة في المعلومات المالية داخل المصارف. وتشير دلالات الدراسة إلى أن الرقابة الداخلية ليست مجرد أداة للكشف عن الأخطاء، بل منظومة متكاملة ترفع الكفاءة التشغيلية وتدعم القرارات الإدارية الرشيدة. أوصت الدراسة بضرورة تطوير أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف عبر تحديث السياسات والإجراءات، وتدريب العاملين على الأنظمة الإلكترونية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات المراجعة، بما يسهم في رفع كفاءة الأداء المالي والإداري وتحقيق الميزة التنافسية للمصارف السودانية

الكلمات المفتاحية: المراجعة الداخلية ، نظام الضبط الداخلي ، كفاءة، النظام المحاسبي الإلكتروني



Abstract

This study examines the impact of implementing an internal control system on the efficiency of the electronic accounting system in commercial banks in Al-Hasahisa City, Gezira State. The study was motivated by the challenges faced by banking institutions in achieving the desired efficiency and accuracy when using electronic accounting systems, which require an effective internal control system to ensure the reliability and integrity of financial operations and information. The study aimed to clarify the relationship between the components of the internal control system (internal audit, internal control procedures, and organizational structure) and the efficiency of the electronic accounting system in terms of accuracy, operational speed, and the quality of financial reporting. The descriptive-analytical method was employed, and a questionnaire was used as the primary tool for data collection from a sample of employees working in commercial banks in Al-Hasahisa. In addition, secondary sources such as books, articles, and previous studies were utilized to support the theoretical framework and statistical analysis. The results revealed a statistically significant positive relationship between the effectiveness of the internal control system and the efficiency of the electronic accounting system. It was found that enhancing internal auditing, strengthening internal control procedures, and establishing a clear organizational structure contribute to improving the accuracy and reliability of financial reports, reducing errors and fraud, and increasing accounting performance speed. Conversely, weaknesses in internal control components lead to decreased efficiency and reduced quality of accounting outputs. The importance of these findings lies in confirming the complementary role between internal control systems and electronic accounting systems in promoting transparency and strengthening trust in financial information within banks. The study indicates that internal control is not merely a tool for error detection, but a comprehensive system that enhances operational efficiency and supports sound managerial decision-making. The study recommends that banks develop and modernize their internal control systems by updating policies and procedures, providing continuous training for staff on electronic systems, and integrating modern technology into audit processes to improve financial and administrative performance efficiency and achieve competitive advantage in Sudanese banking institutions.

Key words: Internal audit, Internal settings system Efficiency of the electronic accounting system



1.1. مقدمة:

تُعَدّ الرقابة الداخلية من أهم الأدوات الإدارية والمحاسبية التي تلجأ إليها المؤسسات لضمان سلامة أعمالها وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية (القحطاني، 2021). فهي تمثل نظامًا متكاملًا من السياسات والإجراءات التي تُصمَّم لحماية أصول المنشأة، والتأكد من دقة وموثوقية البيانات المالية، وتعزيز الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للعمل ومع تزايد حجم المؤسسات وتشعب أنشطتها، أصبحت الرقابة الداخلية ضرورة ملحة وليست مجرد خيار، إذ تسهم في الحد من الأخطاء والغش، وتوفير الثقة للمستثمرين والمساهمين وأصحاب المصالح المختلفة (علي، 2022). كما أن وجود نظام رقابي فعال يُمكن الإدارة من متابعة سير العمليات التشغيلية والتأكد من تحقيق الأهداف الاستراتيجية بكفاءة، إضافةً إلى دوره في دعم عملية اتخاذ القرارات المبنية على معلومات صحيحة وموثوقة (السجيني، 2015). إن موضوع الرقابة الداخلية يكتسب أهميةً متزايدة في ظل التحوّلات التكنولوجية واعتماد الأنظمة الإلكترونية في إنجاز الأعمال، مما يفرض على المؤسسات تطوير أنظمتها الرقابية لمواكبة هذه التغيرات وضمان استمرارية أعمالها وتحقيق ميزة تنافسية في الأسواق (خليفة، 2020).

النظام المحاسبي الركيزة الأساسية التي تقوم عليها إدارة الموارد المالية في أي مؤسسة، إذ يمثل الإطار المنظم الذي تُسجَّل من خلاله العمليات المالية وتُصنَّف وتُحلَّل وتُعرض في شكل تقارير مالية دقيقة وموثوقة (الهندي وآخرون، 2019). فهو بمثابة اللغة المشتركة التي تعبّر عن الأداء المالي وتوفّر المعلومات الضرورية لمستخدميها من إدارة، ومستثمرين، وجهات رقابية لاتخاذ القرارات السليمة (حسين، 2018). لقد نشأ النظام المحاسبي مع بداية النشاط الاقتصادي للإنسان، وتطوّر عبر العصور حتى أصبح اليوم يعتمد على أحدث التقنيات والبرامج الإلكترونية التي تضمن السرعة والدقة في معالجة البيانات (الدفتري، 2021).

شهدت المحاسبة خلال العقود الأخيرة تطوّرًا كبيرًا مع ظهور الحواسيب والبرمجيات المتخصصة، مما أدّى إلى انتقال المؤسسات من الاعتماد على الأساليب اليدوية التقليدية إلى استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني (قطب ومحمود، 2023). ويُعدّ هذا النظام نقلةً نوعية في مجال الإدارة المالية، إذ يقوم على استخدام التقنيات الحديثة في تسجيل ومعالجة وحفظ واسترجاع العمليات المحاسبية بشكل أسرع وأكثر دقة (فرحات وآخرون، 2022). يساهم النظام المحاسبي الإلكتروني في تبسيط إجراءات العمل، وتقليل الأخطاء البشرية، وتوفير الوقت والجهد، بالإضافة إلى ضمان دقة المعلومات وسرعة الوصول إليها عند الحاجة (الحاج، 2022). كما يساعد المؤسسات على إعداد التقارير المالية الفورية التي تدعم عملية اتخاذ القرارات، وتُعزّز مستوى الرقابة الداخلية على الأنشطة المختلفة (عجيب وهلديني، 2010).



ومع تزايد حجم المؤسسات وتشعب عملياتها، أصبح النظام المحاسبي الإلكتروني ضرورةً أساسية وليست مجرد خيار، خاصة في ظل الاعتماد المتزايد على التجارة الإلكترونية والمعاملات الرقمية (الزعر وقويدر، 2022).

2.1. مشكلة الدراسة:

تواجه العديد من المؤسسات تحديات في تحقيق الكفاءة المطلوبة عند استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني، مما يستدعي دراسة أثر نظام الرقابة الداخلية كعاملٍ داعمٍ لتحقيق الكفاءة وضمان دقة وسلامة العمليات المحاسبية.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني؟

ويتفرّع منه الأسئلة التالية:

1. ما أثر تطبيق نظام المراجعة الداخلية على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني؟

2. ما أثر تطبيق نظام الضبط الداخلي على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني؟

1-3 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

معرفة أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني من خلال ما يلي:

أ. معرفة أثر تطبيق نظام المراجعة الداخلية على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني.

ب. معرفة أثر تطبيق نظام الضبط الداخلي على كفاءة استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني.

1-4 أهمية الدراسة

. تسهم في إثراء الأدبيات المحاسبية المتعلقة بالرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني.

. توضّح العلاقة بين فعالية نظام الرقابة الداخلية وكفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني.

. توفّر أساساً علمياً لدراسات مستقبلية في مجالات المحاسبة ونظم المعلومات.

. تساعد المؤسسات على تحسين نظم الرقابة الداخلية لتعزيز كفاءة استخدام الأنظمة المحاسبية.

. تدعم صانعي القرار في تقليل الأخطاء والاحتيايل من خلال تقوية إجراءات الرقابة.

189 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص (185-215).



5-1 فرضيات الدراسة

تختبر الدراسة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

توجد علاقة بين نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني.

وتتفرّع منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة بين المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني.

2. توجد علاقة بين نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي الإلكتروني.

6-1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: عام 2025م

الحدود المكانية: مدينة الحصاصيصا – ولاية الجزيرة

7-1 مصادر جمع البيانات

البيانات الأولية: استبانة

البيانات الثانوية: كتب، مجلات علمية، بحوث سابقة، أو ما يُنشر على الإنترنت مما يرتبط بموضوع الدراسة.

المحور الثاني -الدراسات السابقة

1. أحمد وآخرون (2025م): بعنوان "أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية مع دور الرقابة الداخلية كعامل معدل". سعى الباحثون من خلال هذه الدراسة إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وجودة المعلومات المحاسبية، مع التركيز على دور الرقابة الداخلية في تعزيز هذه العلاقة. خلصت النتائج إلى أن مكونات النظام المحاسبي الإلكتروني، والمتمثلة في البنية التحتية التقنية من أجهزة وبرمجيات متطورة، والسياسات والإجراءات التي تنظم عمل النظام، إضافة

190 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص(185-215).



إلى المهارات البشرية للعاملين، كان لها أثر مباشر وملحوس في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من حيث دقتها وموثوقيتها وسرعة توفيرها. وأشارت النتائج كذلك إلى أن الرقابة الداخلية أدت دوراً أساسياً في مضاعفة هذا الأثر، حيث ساعدت على رفع مستوى الثقة بالمخرجات المالية للنظام الإلكتروني، وجعلت المعلومات أكثر ملاءمة لاتخاذ القرارات الإدارية. كما تبين أن غياب الرقابة الداخلية أو ضعفها يقلل من قيمة المعلومات المحاسبية حتى في ظل وجود نظام إلكتروني متطور.

أثر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية على جودة المعلومات المحاسبية مع دور الرقابة الداخلية كعامل معدل أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني.

2. دراسة حسن وسردار قاسم (2023م):

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر النظام المحاسبي الإلكتروني في تحسين أبعاد جودة الخدمات المصرفية. أظهرت النتائج أن اعتماد النظم المحاسبية الإلكترونية أدى إلى تحسين ملحوظ في رضا العملاء عن الخدمات البنكية المقدمة، حيث انعكس النظام الإلكتروني إيجاباً على سرعة إنجاز المعاملات، وزيادة موثوقية المعلومات المالية، إضافة إلى تعزيز عنصر الأمان وحماية بيانات العملاء. كما بينت الدراسة أن النظم الإلكترونية ساعدت المصارف على تحسين شفافيتها وتقديم خدمات مصرفية ذات جودة عالية تواكب التغيرات التكنولوجية العالمية. وفي ضوء هذه النتائج، أوصى الباحثان بضرورة مواكبة البنوك في إقليم كردستان للتطور التكنولوجي في مجال النظم المحاسبية والمصرفية، مع الحرص على توفير برامج تدريبية دورية للموظفين لرفع كفاءتهم في استخدام الأنظمة الإلكترونية. كما أكدت الدراسة على أهمية الاستثمار المستمر في البنية التحتية التقنية لضمان استدامة جودة الخدمات المالية وتلبية توقعات العملاء المتزايدة.

تناولت هذه الدراسة، أثر النظام المحاسبي الإلكتروني في تحسين أبعاد جودة الخدمات المصرفية بينما تناولت الدراسة الحالية أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني.

3. شعلال وآخرون (2020م):

تناولت هذه الدراسة أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية على جودة نظم المعلومات المحاسبية من خلال فاعلية نظم الرقابة. تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل حول مدى مساهمة التطور في نظم المعلومات المحاسبية في تعزيز جودة المخرجات المحاسبية وتفعيل الرقابة الداخلية. تساءلت الدراسة عن أثر تطور مدخلات نظم المعلومات المحاسبية على جودة المعلومات، وما أثر تطور عمليات المعالجة على فاعلية الرقابة، وما العلاقة بين تطور المخرجات وجودة التقارير المالية. هدفت الدراسة إلى بيان العلاقة بين تطور نظم المعلومات المحاسبية وجودة المعلومات المحاسبية، والتعرف على دور نظم الرقابة كمتغير وسيط في هذه العلاقة. تتجلى أهمية الدراسة في تقديم إطار نظري يربط بين التطور التقني في النظم المحاسبية ومتطلبات الجودة والرقابة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي مع الاستبانة والمقابلات لجمع



البيانات. توصلت الدراسة إلى أن تطور نظم المعلومات المحاسبية يؤثر إيجاباً وبشكل مباشر على جودة نظم المعلومات المحاسبية، وأن فاعلية نظم الرقابة تلعب دوراً وسيطاً في تعزيز هذه العلاقة. أوصت الدراسة بضرورة التحديث المستمر لنظم المعلومات المحاسبية وتعزيز الرقابة الداخلية لضمان جودة المخرجات.

تناولت هذه الدراسة أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية على جودة نظم المعلومات المحاسبية من خلال فاعلية نظم الرقابة بينما تناولت الدراسة الحالية أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني.

1- المحور الثالث: (الاطار النظري)

2.1 مفهوم الرقابة الداخلية وأهميتها

2.2: تعريف الرقابة الداخلية تُعد الرقابة الداخلية من المفاهيم الأساسية التي ارتبطت بتطور الفكر المحاسبي والإداري عبر العقود الماضية، وقد شهد هذا المفهوم تطوراً ملحوظاً انتقل من النظرة التقليدية الضيقة التي كانت تركز على حماية الأصول والتحقق من دقة السجلات المحاسبية، إلى مفهوم شامل ومتكامل يغطي جميع جوانب العمل المؤسسي ويرتبط ارتباطاً وثيقاً بالحوكمة المؤسسية والشفافية والمساءلة. وقد عرّف المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين الرقابة الداخلية بأنها تشمل الخطة التنظيمية ووسائل التنسيق والمقاييس المتبعة في المشروع بهدف حماية أصوله وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة الإنتاجية وتشجيع العاملين على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعية. وهذا التعريف يعكس النظرة التقليدية للرقابة الداخلية التي كانت سائدة في النصف الأول من القرن العشرين، حيث كان التركيز منصباً بشكل أساسي على الجوانب المحاسبية والمالية دون إيلاء اهتمام كبير للأبعاد الإدارية والتشغيلية الأوسع (عبد الرحمن، 2018م). مع تطور بيئة الأعمال وتعقد العمليات المؤسسية وظهور الأزمات المالية الكبرى في نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، برزت الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الرقابة الداخلية لتواكب هذه التحديات الجديدة. وفي هذا السياق، قدمت لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي (COSO) في عام 1992م إطاراً متكاملًا للرقابة الداخلية يُعد من أكثر الأطر قبولاً واستخداماً على مستوى العالم. وفقاً لهذا الإطار، تُعرّف الرقابة الداخلية بأنها عملية يتم تنفيذها من قبل مجلس الإدارة والإدارة والموظفين الآخرين، ومصممة لتوفير تأكيد معقول بشأن تحقيق الأهداف المتعلقة بفعالية وكفاءة العمليات، وموثوقية التقارير المالية، والامتثال للقوانين والتنظيمات المعمول بها [(الصباغ، 2020م)]. يُمثل هذا التعريف الحديث نقلة نوعية في فهم الرقابة الداخلية، حيث ينظر إليها باعتبارها عملية ديناميكية وليست مجرد مجموعة من الإجراءات الجامدة، كما يؤكد على أن الرقابة الداخلية مسؤولية جماعية تبدأ من القمة الإدارية وتمتد إلى جميع مستويات المؤسسة. ويُلاحظ أن التعريف يشير إلى توفير تأكيد معقول وليس مطلقاً، وهذا اعتراف بأن أي نظام رقابي مهما بلغت درجة كفاءته لا يمكن أن

يضمن تحقيق الأهداف بشكل مطلق نظراً لوجود قيود متأصلة في طبيعة الرقابة الداخلية نفسها، مثل احتمالية التواطؤ بين الموظفين أو تجاوز الإدارة العليا للضوابط الرقابية أو الأخطاء البشرية غير المقصودة [(العتيبي، 2019م)].

2-3 أهداف الرقابة الداخلية

تسعى نظم الرقابة الداخلية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة والمتكاملة التي تُشكّل في مجملها الإطار الشامل لحماية المؤسسة وضمان استمراريتها وتحقيق غاياتها الاستراتيجية. وقد تطورت هذه الأهداف عبر الزمن من أهداف تقليدية محدودة تركز على حماية الأصول ودقة السجلات المحاسبية، إلى أهداف أوسع وأشمل تغطي مختلف جوانب الأداء المؤسسي. ويُمكن تصنيف أهداف الرقابة الداخلية إلى أربعة أهداف رئيسية متداخلة ومتشابكة تعمل معاً لضمان سلامة المؤسسة وكفاءة أدائها (العتيبي، 2019م).

الهدف الأول والأساسي للرقابة الداخلية يتمثل في حماية أصول المؤسسة من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستخدام، ويشمل ذلك جميع أنواع الأصول سواء كانت مادية كالمباني والمعدات والمخزون، أو مالية كالنقدية والاستثمارات والحسابات المدينة، أو حتى الأصول غير الملموسة كالسمعة والعلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية. إن حماية هذه الأصول تتطلب وضع إجراءات وضوابط متنوعة تشمل الحماية المادية من خلال أنظمة الأمن والمراقبة، والحماية المحاسبية من خلال التوثيق الدقيق لجميع الحركات والعمليات المتعلقة بالأصول، والحماية الإجرائية من خلال الفصل بين المهام وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات بشكل واضح. وقد أكد العزاوي (2017م) على أن حماية الأصول لا تقتصر على منع السرقة أو الاختلاس فقط، بل تمتد لتشمل ضمان الاستخدام الأمثل لهذه الأصول وتعظيم العائد منها، فالإسراف في استخدام الأصول أو عدم صيانتها بشكل مناسب يُعد أيضاً نوعاً من الإضرار بها يجب أن تتصدى له الرقابة الداخلية.

الهدف الثاني للرقابة الداخلية يتعلق بتحقيق الدقة المحاسبية وضمان موثوقية المعلومات المالية، حيث تعتمد الإدارة والمساهمون والجهات الرقابية وغيرهم من أصحاب المصلحة على المعلومات المالية في اتخاذ قراراتهم، ولذلك فإن دقة واكتمال وموثوقية هذه المعلومات تُعد أمراً بالغ الأهمية. وتعمل الرقابة الداخلية على تحقيق هذا الهدف من خلال مجموعة من الآليات تشمل التوثيق السليم لجميع العمليات المالية، والمطابقات الدورية بين السجلات المحاسبية والأرصدة الفعلية، والمراجعة المستمرة للقيود المحاسبية، والتأكد من الالتزام بالمعايير والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويُشير الشافعي (2020م) إلى أن العلاقة بين الرقابة الداخلية وجودة التقارير المالية علاقة طردية قوية، فكلما كان نظام الرقابة الداخلية أكثر فعالية، كانت التقارير المالية أكثر دقة وموثوقية، وهو ما ينعكس إيجاباً على سمعة المؤسسة وقدرتها على جذب الاستثمارات.

الهدف الثالث للرقابة الداخلية يتمحور حول تعزيز الكفاءة التشغيلية وتحسين الأداء المؤسسي، فالرقابة الداخلية الفعالة لا تقتصر على منع الأخطاء والتلاعب، بل تسعى أيضاً إلى تحسين العمليات وزيادة الإنتاجية وتقليل الهدر وتعظيم العائد على الموارد المتاحة. ويتحقق هذا الهدف من خلال تحليل العمليات وتحديد نقاط الضعف والاختناقات فيها، ووضع معايير للأداء ومقارنة الأداء الفعلي بهذه المعايير، واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة عند اكتشاف انحرافات. كما أن الرقابة الداخلية تُساهم في تحسين الكفاءة من خلال تشجيع الابتكار والتطوير المستمر للعمليات، وتوفير بيئة عمل محفزة تشجع الموظفين على تقديم أفضل ما لديهم. وقد أوضح سعيد (2021م) أن المؤسسات التي تتبنى نظم رقابة داخلية قوية تتمتع بميزة تنافسية في السوق نظراً لقدرتها الأفضل على إدارة مواردها وتحسين عملياتها.

الهدف الرابع والأخير للرقابة الداخلية يتعلق بضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة والسياسات، فالمؤسسات تعمل في بيئة قانونية وتنظيمية معقدة تتضمن العديد من القوانين واللوائح والمعايير التي يجب الالتزام بها، والإخفاق في هذا الالتزام قد يُعرض المؤسسة لعقوبات مالية وقانونية قد تصل إلى حد تهديد استمراريتها. وتلعب الرقابة الداخلية دوراً محورياً في ضمان هذا الالتزام من خلال وضع سياسات وإجراءات واضحة تضمن الامتثال للقوانين، وتدريب الموظفين على هذه المتطلبات، ومراقبة الالتزام بها بشكل مستمر، والتعامل الفوري مع أي انتهاكات (الصباح، 2020م).

4-2 أهمية الرقابة الداخلية في بيئة العمل

تحتل الرقابة الداخلية مكانة محورية في بيئة العمل المعاصرة، فهي تمثل العمود الفقري الذي يدعم استقرار المؤسسات واستمراريتها وقدرتها على تحقيق أهدافها في ظل بيئة أعمال متغيرة ومعقدة تتسم بالمنافسة الشديدة والتطور التكنولوجي السريع والتحديات الاقتصادية والسياسية المتلاحقة. إن الدور الحيوي الذي تلعبه الرقابة الداخلية في بيئة العمل الحديثة يتجلى في عدة جوانب مترابطة تُشكّل في مجملها منظومة متكاملة لحماية المؤسسة وتعزيز أدائها (العتيبي، 2019م).

تُعد الرقابة الداخلية وسيلة أساسية لضمان الاستدامة الإدارية للمؤسسات، فهي توفر الآليات اللازمة لمراقبة الأداء وتقييم الإنجازات ورصد الانحرافات واتخاذ الإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب. وفي ظل التوسع الكبير في حجم المؤسسات وتعدد فروعها وتنوع أنشطتها، أصبح من المستحيل على الإدارة العليا أن تُمارس الإشراف المباشر على جميع العمليات، وهنا يبرز دور الرقابة الداخلية كأداة فعالة تُمكن الإدارة من الاطمئنان على سير العمل وفق ما هو مخطط له دون الحاجة إلى التدخل التفصيلي في كل عملية. وقد أشار الحربي (2022م) إلى أن الرقابة الداخلية تُساهم في تحقيق الاستدامة الإدارية من خلال بناء أنظمة وإجراءات واضحة ومستقرة تضمن استمرارية العمل حتى في حالات تغيير الأفراد أو الإدارات



وقد خلصت دراسة الزهراني (2019م) إلى أن البيئة الرقابية القوية في القطاع المصرفي تُساهم بشكل كبير في حماية الأصول والحد من المخاطر المالية والتشغيلية

2-5 أهداف النظام المحاسبي في المؤسسات

تتعدد أهداف النظام المحاسبي وتتنوع بحسب طبيعة المؤسسة وحجمها ومجال نشاطها، إلا أن هناك مجموعة من الأهداف الرئيسية المشتركة التي يسعى النظام المحاسبي إلى تحقيقها في جميع المؤسسات على اختلاف أنواعها. ويتمثل الهدف الأساسي للنظام المحاسبي في تسجيل وتبويب وتلخيص العمليات المالية ذات القيمة النقدية لمعرفة نتائج العمليات المالية خلال فترة زمنية محددة، مع إمكانية تحديد المركز المالي للمؤسسة في لحظة زمنية معينة (خضير، 2015). فالنظام المحاسبي يهدف أولاً وقبل كل شيء إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة التي تعكس حقيقة الوضع المالي للمؤسسة وتساعد الأطراف المعنية على فهم الأداء الاقتصادي للمؤسسة بشكل واضح ومنظم.

ومن أهم الأهداف التي يسعى النظام المحاسبي إلى تحقيقها توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية، حيث يحتاج المستثمرون والدائنون إلى معلومات دقيقة عن الوضع المالي للمؤسسة لاتخاذ قراراتهم بشأن الاستثمار أو الإقراض (حجازي، 1997). كما يهدف النظام المحاسبي إلى توفير المعلومات التي تفيد في تقدير حجم التدفقات النقدية المستقبلية وتوقيت هذه التدفقات ودرجة عدم التأكد المحيطة بها، وهو ما يساعد الإدارة على التخطيط المالي بشكل أفضل وإدارة السيولة بكفاءة (الصبان، 2001). بالإضافة إلى ذلك، يوفر النظام المحاسبي المعلومات التي تفيد في تقييم موارد المنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات، مما يمكن الإدارة من متابعة الأصول والخصوم واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

وبشكل عام، يمكن القول إن أهداف النظام المحاسبي تتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية: المحور الأول يتعلق بتوفير المعلومات المالية الدقيقة والموثوقة لمساعدة الإدارة في اتخاذ القرارات، والمحور الثاني يتعلق بتحقيق الرقابة على الموارد والأصول والالتزامات، والمحور الثالث يتعلق بضمان الامتثال للمعايير والقوانين وتحقيق الشفافية والمساءلة. وتتكامل هذه المحاور لتجعل من النظام المحاسبي أداة فعالة في خدمة أهداف المؤسسة الاستراتيجية وتعزيز موقعها التنافسي في السوق.

2-6 تعريف النظام المحاسبي الإلكتروني

يمثل النظام المحاسبي الإلكتروني أحد أبرز التطبيقات المعاصرة لتكنولوجيا المعلومات في حقل المحاسبة، حيث يجسد نقلة نوعية في طريقة معالجة البيانات المالية وإنتاج المعلومات المحاسبية التي يعتمد عليها متخذو القرار في بيئة الأعمال الحديثة. ويعرف النظام المحاسبي الإلكتروني بأنه منظومة متكاملة تجمع بين مبادئ المحاسبة التقليدية وبين قدرات الحاسب الآلي والشبكات الإلكترونية، بحيث يتم تسجيل ومعالجة وتحليل



وإنتاج المعلومات المحاسبية بشكل آلي ودقيق يقلل من التدخل البشري ويرفع من مستوى الكفاءة والفاعلية (الحباري، 2022). إن هذا النظام لا يقتصر على مجرد استبدال الدفاتر الورقية بأجهزة الحاسوب، بل يتعدى ذلك إلى إعادة هيكلة شاملة للعمليات المحاسبية بما يتماشى مع متطلبات العصر الرقمي ويحقق التكامل بين مختلف الوظائف المالية والإدارية داخل المؤسسة.

2.7 تطور الأنظمة المحاسبية من التقليدية إلى الإلكترونية

شهدت الأنظمة المحاسبية عبر التاريخ تطورات جوهرية انعكست على طبيعة الممارسات المحاسبية وأساليب إنتاج المعلومات المالية، فقد بدأت المحاسبة في صورتها التقليدية معتمدة على التسجيل اليدوي في دفاتر ورقية وفق منهجية القيد المزدوج التي أرسى قواعدها لوكا باتشبولي في القرن الخامس عشر الميلادي، وظلت هذه الطريقة سائدة لعدة قرون دون تغييرات جذرية حتى ظهرت الآلات الحاسبة الميكانيكية في القرن التاسع عشر والتي ساهمت في تسهيل بعض العمليات الحسابية دون أن تغير من جوهر النظام المحاسبي التقليدي [البديوي، (2020)].

2-8. المحور الرابع: إجراءات الدراسة الميدانية

يشتمل هذا المحور على الخطوات والإجراءات التي تم اتباعها في تنفيذ الدراسة الميدانية ويشمل ذلك تصميم أداة الدراسة، وصفاً لمجتمع وعينة الدراسة، وإجراء اختبارات الثبات والصدق لهذه الأداة للتأكد من صلاحيتها والأساليب الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات واستخراج النتائج. وذلك على النحو التالي:

1. مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع العاملين في المصارف التجارية بمدينة الحياصا - ولاية الجزيرة، والذين لهم علاقة مباشرة بالنظام المحاسبي الإلكتروني وتطبيقاته المصرفية، سواء من خلال العمل المباشر على هذه الأنظمة، أو من خلال المهام الرقابية والإشرافية عليها، أو من خلال اتخاذ القرارات المعتمدة على مخرجات هذه الأنظمة. ويشمل مجتمع الدراسة الفئات التالية:

- المحاسبون والمحاسبون الماليون

- مسؤولو الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي

- رؤساء الأقسام المحاسبية والمالية

- مديرو الإدارات المالية والمحاسبية

- المسؤولون عن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية

196 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص(185-215).



2- عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم توزيع (40) استبانة على أفراد مجتمع الدراسة المستهدف. وبعد المتابعة والجمع، تم استرداد (38) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي، بنسبة استجابة بلغت 95%، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس تعاون أفراد العينة واهتمامهم البالغ بموضوع الدراسة، مما يعزز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها.

3- خصائص عينة الدراسة

تتميز عينة الدراسة بتنوعها وشمولها لمختلف الفئات المستهدفة، مما يعزز من إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة بأكمله.

القسم الثاني: قياس متغيرات الدراسة

ويتكون من ثلاثة محاور رئيسية، كل محور يحتوي على (7) عبارات، بإجمالي (21) عبارة، وهي:

المحور الأول: المراجعة الداخلية في المصرف

المحور الثاني: نظام الضبط الداخلي في المصرف

المحور الثالث: النظام المحاسبي الإلكتروني في المصرف

مقياس الاستجابة

تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) لقياس درجة موافقة المستجيبين على عبارات الاستبانة، وهو من أكثر المقاييس شيوعاً في البحوث الاجتماعية والإدارية. ويتكون المقياس من خمس درجات على النحو التالي:

جدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في الدراسة

الدرجة	الاستجابة
5	أوافق بشدة
4	أوافق
3	محايد
2	لا أوافق
1	لا أوافق بشدة

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م



صدق وثبات الاستبانة

للتحقق من صلاحية الاستبانة كأداة لجمع البيانات، تم إجراء اختبارات الصدق والثبات على النحو التالي: أولاً: صدق الاستبانة

يقصد بصدق الاستبانة أن تقيس الاستبانة ما وضعت لقياسه فعلاً. وللتحقق من صدق الاستبانة تم استخدام الطرق التالية:

1. الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين المتخصصين في المحاسبة والرقابة الداخلية، وقد أبدى المحكمون ملاحظاتهم حول وضوح العبارات وملاءمتها لقياس المتغيرات المستهدفة، وتم إجراء التعديلات اللازمة بناءً على آرائهم.

2. صدق الاتساق الداخلي: تم حساب معامل الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وقد أظهرت النتائج وجود ارتباط دال إحصائياً بين جميع العبارات ومحاورها، مما يدل على صدق الاتساق الداخلي للاستبانة.

3. معامل الصدق الذاتي: تم حساب معامل الصدق الذاتي من خلال حساب الجذر التربيعي لمعامل الثبات (ألفا كرونباخ).

ثانياً: ثبات الاستبانة

يقصد بثبات الاستبانة أن تعطي الاستبانة نفس النتائج تقريباً إذا تم تطبيقها أكثر من مرة على نفس الأفراد تحت نفس الظروف. وللتحقق من ثبات الاستبانة، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وهو أكثر معاملات الثبات استخداماً في البحوث الاجتماعية والإدارية.

يُحسب معامل ألفا كرونباخ من المعادلة التالية:

$$((\sigma^2_t / \Sigma\sigma^2_i) - 1) \times ((1-n / (n)) = \alpha$$

1. حيث:

2. n: عدد العبارات في المقياس

3. $\Sigma\sigma^2_i$: مجموع تباينات العبارات

4. σ^2_t : تباين الدرجة الكلية للمقياس



5. معامل كرونباخ ألفا يتراوح بين 0 و 1، وكلما اقترب من 1 دل ذلك على ثبات أعلى للمقياس. بشكل عام، يُعتبر معامل كرونباخ ألفا مقبولاً إذا كانت قيمته أكبر من (0.60)، وجيداً إذا كانت قيمته أكبر من (0.70)، وجيداً جداً إذا كانت قيمته أكبر من (0.80)، وممتازاً إذا كانت قيمته أكبر من (0.90).

إجراءات التطبيق الميداني

توزيع الاستبانة تم توزيع الاستبانة على أفراد العينة خلال الفترة من مطلع شهر أغسطس 2025م حتى نهاية شهر أكتوبر 2025م. وقد تم التوزيع ورقياً، حيث تم توزيع نسخ ورقية من الاستبانة على أفراد العينة الذين يفضلون الإجابة الورقية، أو الذين يصعب التواصل معهم إلكترونياً، وذلك من خلال الزيارات الميدانية للمصارف.

جمع الاستبانات

تم جمع الاستبانات بعد إعطاء أفراد العينة وقتاً كافياً للإجابة على أسئلتها بدقة وموضوعية. وقد بلغ عدد الاستبانات المستهدفة توزيعها (40) استبانة، في حين بلغ عدد الاستبانات المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي (38) استبانة، بنسبة استرداد بلغت 95%، وهي نسبة مرتفعة جداً تعكس تعاون أفراد العينة الكبير واهتمامهم البالغ بموضوع الدراسة، مما يعزز من موثوقية النتائج وإمكانية تعميمها على مجتمع الدراسة.

المحور الخامس: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المحور الأول: المراجعة الداخلية في المصرف

يتناول هذا المحور دور المراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني



جدول رقم (2): التوزيع التكراري لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور الأول

العبرة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة
تسهم اجراءات المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء داخل النظام المحاسبي الالكتروني	0	(0%)	0	(0%)	0	(0%)	12	(31.6%)	26	(68.4%)
المراجعة الداخلية تساعد على تعزيز دقة التقارير المالية المستخرجة من النظام	0	(0%)	0	(0%)	1	(2.6%)	18	(47.4%)	19	(50.0%)
المراجعة الداخلية تسهم في حماية أصول المؤسسة من خلال النظام المحاسبي الالكتروني	0	(0%)	0	(0%)	1	(2.6%)	20	(52.6%)	17	(44.7%)
وجود المراجعة الداخلية يحسن من جودة المعلومات المالية بالنظام	0	(0%)	0	(0%)	1	(2.6%)	20	(52.6%)	17	(44.7%)
المراجعة الداخلية تقلل من احتمالية التلاعب في البيانات المحاسبية الالكترونية	0	(0%)	0	(0%)	1	(2.6%)	19	(50.0%)	18	(47.4%)
توفر المراجعة الداخلية الثقة في العاملين في استخدام النظام المحاسبي الالكتروني	0	(0%)	0	(0%)	0	(0%)	25	(65.8%)	13	(34.2%)
المراجعة الداخلية ترفع من كفاءة النظام المحاسبي الالكتروني في تحقيق اهداف المؤسسة	0	(0%)	0	(0%)	0	(0%)	25	(65.8%)	13	(34.2%)

المصدر :إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

من الجدول (2) يتضح:

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى (68.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (0%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (97.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة (97.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (100%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (0%).

200 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص(185-215).

بلغت نسبة الموافقين والموافقون بشدة للعبارة السابعة (100%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (0%).

المحور الثاني: نظام الضبط الداخلي في المصرف

يتناول هذا المحور دور نظام الضبط الداخلي في تحسين كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني

جدول رقم (3): التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثاني

العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
وجود نظام ضبط داخلي قوي يقلل من الأخطاء في ادخال البيانات بالنظام الالكتروني	0%	0	0%	0	0%	0	39.5%	15	60.5%	23
نظام الضبط الداخلي يعزز من امن وسرية المعلومات المحاسبية	0%	0	0%	0	2.6%	1	44.7%	17	52.6%	20
الضبط الداخلي يسهم في ضمان سلامة العمليات المالية المنفذة عبر النظام	0%	0	0%	0	2.6%	1	50.0%	19	47.4%	18
يساعد نظام الضبط الداخلي في تحديد المسؤوليات بدقة عند استخدام النظام المحاسبي الالكتروني	0%	0	0%	0	5.3%	2	57.9%	22	36.8%	14
وجود اجراءات ضبط داخلي يقلل من مخاطر الاحتيال المالي عبر النظام	0%	0	0%	0	2.6%	1	50.0%	19	47.4%	18
نظام الضبط الداخلي يساعد في التحقق من صحة التقارير المحاسبية	0%	0	0%	0	2.6%	1	52.6%	20	44.7%	17
تطبيق الضبط الداخلي يعزز ثقة الادارة في مخرجات النظام المحاسبي الالكتروني	0%	0	0%	0	2.6%	1	50.0%	19	47.4%	18

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025

من الجدول (3) يتضح:

بلغت نسبة الموافقين والموافقون بشدة للعبارة الأولى (60.5%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (0%).

بلغت نسبة الموافقين والموافقون بشدة للعبارة الثانية (97.2%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقين والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقين وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

201 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص (185-215).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة (94.7%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (5.3%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (97.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السابعة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

المحور الثالث: النظام المحاسبي الإلكتروني في المصرف

يتناول هذا المحور كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني المستخدم في المصارف، ومدى مساهمته في دقة إعداد التقارير المالية

جدول رقم (4): التوزيع التكراري والنسبي لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور الثالث

العبارة	لا أوافق بشدة		لا أوافق		محايد		أوافق		أوافق بشدة	
	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
النظام المحاسبي الإلكتروني يساهم في دقة اعداد التقارير المالية	0%	0	0%	0	0%	0	63.2%	14	63.2%	24
يوفر النظام المحاسبي الإلكتروني السرعة في انجاز العمليات المالية	0%	0	0%	0	2.6%	1	47.4%	18	50.0%	19
الأنظمة المحاسبية الإلكترونية تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية	0%	0	2.6%	1	5.3%	2	52.6%	20	39.5%	15
النظام المحاسبي الإلكتروني يسهل من عملية الرقابة الداخلية على العمليات المالية	0%	0	0%	0	2.6%	1	55.3%	21	42.1%	16
الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	0%	0	0%	0	2.6%	1	68.4%	26	28.9%	11
استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات ادارية سليمة	0%	0	0%	0	2.6%	1	65.8%	25	31.6%	12
النظام المحاسبي الإلكتروني يرفع من مستوى الشفافية في عرض البيانات المالية	0%	0	0%	0	2.6%	1	57.9%	22	39.5%	15

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م



من الجدول (4) يتضح: بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الأولى (100%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (0%). بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثانية (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الثالثة (92.1%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (2.6%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (5.3%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الرابعة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة الخامسة (97.3%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السادسة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

بلغت نسبة الموافقون والموافقون بشدة للعبارة السابعة (97.4%)، بينما بلغت نسبة غير الموافقون وغير الموافقون بشدة (0%). أما أفراد العينة الذين أبدوا إجابات محايدة فقد بلغت نسبتهم (2.6%).

ثانياً: اختبار فرضيات الدراسة اعتمد الاختبار على المنهج الإحصائي المقارن باستخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار مربع كاي والقيم الاحتمالية، وذلك بهدف التوصل إلى قرارات إحصائية دقيقة حول صحة الفرضيات أو رفضها. وقد تم اعتماد مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0.05$) كمعيار للحكم على معنوية العلاقات والفروق المتحصل عليها.

الفرضية الرئيسية: العلاقة الكلية بين نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني

نص الفرضية

تنص الفرضية الرئيسية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الرقابة الداخلية بمكوناته (المراجعة الداخلية، ونظام الضبط الداخلي) والنظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية بمدينة الحاصيصا.

الفرضية الصفريية والبديلة:

الفرضية الصفريية: (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية.

الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظام الرقابة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية.

نتائج التحليل الإحصائي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الشامل للدراسة صورة واضحة عن العلاقة بين متغيرات الدراسة. بلغ المتوسط الحسابي لبعده المراجعة الداخلية (4.447) بانحراف معياري (0.116)، وهي قيمة تفوق بشكل كبير الوسط الفرضي (3.00)، مما يشير إلى اتفاق قوي جداً من قبل أفراد العينة حول دور المراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني. وبالمثل، وصل المتوسط الحسابي لبعده الضبط الداخلي إلى (4.459) بانحراف معياري (0.080)، وهو يمثل أعلى المتوسطات بين المحاور، مما يعكس رؤية موحدة للغاية بين أفراد العينة حول فعالية الضبط الداخلي. مما يدل على أعلى درجات التجانس والاتفاق في الآراء. بالنسبة للنظام المحاسبي الإلكتروني، فقد تحقق متوسط حسابي قدره (4.395) بانحراف معياري (0.125)، وهي قيمة عالية أيضاً وتعكس كفاءة عالية للنظام الإلكتروني.

إن الملاحظة الأساسية من هذه النتائج هي أن جميع المتوسطات الحسابية للأبعاد الرقابة الداخلية تتجاوز بفارق كبير الوسط الفرضي (3.00)، وتتراوح بين (4.395) و (4.459)، مما يشير إلى تقييم موجب جداً من قبل أفراد العينة لأهمية هذه الأبعاد. كما أن الانحرافات المعيارية المنخفضة جداً، التي تتراوح بين (0.080) و (0.125)، تدل على أن آراء أفراد العينة متقاربة جداً، وأن هناك اتفاقاً عالياً على قيمة ودور نظام الرقابة الداخلية بمكوناته المختلفة.

من جانب آخر، أشارت نتائج اختبار مربع كاي إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معظم العبارات المتعلقة بأبعاد الدراسة. ففي بعد المراجعة الداخلية، حققت العبارات الخمس الأولى قيمة احتمالية ($P < 0.05$)، مما يؤكد وجود دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول هذه العبارات. وفي بعد الضبط الداخلي، حققت بعض العبارات أيضاً قيمة احتمالية دالة إحصائية ($P < 0.05$)، بينما حققت عبارات أخرى قيمة احتمالية أعلى من (0.05) ولكن ذلك لا يقلل من قوة الاتجاه العام للآراء.



القرار الإحصائي

استناداً إلى النتائج المتحصل عليها، يتضح أن المعايير الإحصائية جميعها تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. فالمتوسطات الحسابية المرتفعة جداً لجميع أبعاد الرقابة الداخلية، والتي تفوق الوسط الفرضي بما يزيد على (1.39) درجة، تشكل دليلاً قوياً على موجودة علاقة إيجابية. كما أن الانحرافات المعيارية المنخفضة جداً تؤكد على ثبات واتساق هذه العلاقة. وعلى الرغم من أن بعض العبارات حققت قيمة احتمالية أعلى من (0.05)، إلا أن الاتجاه العام للبيانات، والمتجسد في المتوسطات العالية والتوزيع المتقارب للآراء، يدعم بقوة وجود العلاقة المذكورة في الفرضية البديلة.

التفسير العلمي والتحليلي

توضح النتائج أن نظام الرقابة الداخلية يشكل ركيزة أساسية وفعالة في دعم وتحسين كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية. إن ارتفاع المتوسطات الحسابية بهذا الشكل الملحوظ يعكس فهماً عميقاً وإدراكاً واسعاً لدى موظفي المصارف، خاصة القائمين على الأنشطة المحاسبية والرقابية، لأهمية هذا النظام المتكامل. والتجانس الشديد في الآراء، كما يعكسه الانحراف المعياري المنخفض جداً، يشير إلى أن هذا الفهم ليس قاصراً على فئة محددة بل يعكس رؤية مؤسسية موحدة وشاملة.

من الناحية العملية، يعني ذلك أن المصارف التجارية بمدينة الحاصيصة تدرك بوضوح أن استثمار الموارد في تطوير أنظمة المراجعة الداخلية، وتحسين إجراءات الرقابة الداخلية، يعود بفوائد مباشرة على أداء النظام المحاسبي الإلكتروني. هذه الفوائد تشمل زيادة دقة البيانات المالية، وتقليل فرص التلاعب والأخطاء، وتعزيز الثقة في مخرجات النظام، وتحسين سرعة ودقة عمليات المراجعة والتدقيق.

الفرضية الفرعية الأولى: المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني

نص الفرضية

تنص الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية بمدينة الحاصيصة.

الفرضية الصفرية والبديلة

الفرضية الصفرية: (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني.

الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين المراجعة الداخلية والنظام المحاسبي الإلكتروني.

نتائج التحليل الإحصائي

أظهرت نتائج اختبار هذه الفرضية أن المتوسط الحسابي لبعد التدقيق الداخلي بلغ (4.447) بانحراف معياري (0.116)، وهي قيمة عالية جداً تفوق بشكل واضح الوسط الفرضي (3.00)، مما يدل على اتفاق أغلبية أفراد العينة على أهمية التدقيق الداخلي في دعم النظام المحاسبي الإلكتروني. عند مستوى التفاصيل، بيّنت البيانات الوصفية أن نسبة عالية جداً من المستجيبين اختاروا خيارات الموافقة والموافقة بشدة على العبارات المتعلقة بدور المراجعة الداخلية. على سبيل المثال، بلغت نسبة الموافقين والموافقين بشدة على "إجراءات المراجعة الداخلية تسهم في اكتشاف الأخطاء داخل النظام المحاسبي الإلكتروني" ما نسبته (100%)، مما يعكس اتفاقاً كاملاً على هذه الحقيقة.

يعرض الجدول (5) التالي النتائج التفصيلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار مربع كاي لكل عبارة من عبارات بعد التدقيق الداخلي:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية ونتائج اختبار مربع كاي للمحور الأول

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة كاي ²	P-value	التفسير
تسهم إجراءات المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء داخل النظام المحاسبي الإلكتروني	4.684	0.471	5.158	0.023	دلالة إحصائية
المراجعة الداخلية تساعد على تعزيز دقة التقارير المالية المستخرجة من النظام	4.474	0.557	16.158	0.000	دلالة إحصائية
المراجعة الداخلية تسهم في حماية أصول المؤسسة من خلال النظام المحاسبي الإلكتروني	4.421	0.552	16.474	0.000	دلالة إحصائية
وجود المراجعة الداخلية يحسن من جودة المعلومات المالية بالنظام	4.421	0.552	16.474	0.000	دلالة إحصائية
المراجعة الداخلية تقلل من احتمالية التلاعب في البيانات المحاسبية الإلكترونية	4.421	0.555	16.158	0.000	دلالة إحصائية
توفر المراجعة الداخلية الثقة في العاملين في استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني	4.342	0.481	3.789	0.052	لا توجد دلالة
المراجعة الداخلية ترفع من كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني في تحقيق أهداف المؤسسة	4.342	0.481	3.789	0.052	لا توجد دلالة
المتوسط الكلي	4.447	0.116	—	—	—

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م



يتضح من الجدول (5) أن نتائج اختبار مربع كاي أظهرت أن خمساً من العبارات السبع التي تناولت المراجعة الداخلية حققت قيمةً احتمالية ($P < 0.05$)، مما يشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة على هذه العبارات. على وجه التحديد، حققت العبارات الخمس الأولى قيمةً احتمالية تراوحت بين (0.000) و (0.023)، وهي جميعاً أقل من (0.05)، مما يؤكد معنوية الفروق. بالنسبة للعبارتين السادسة والسابعة، فقد حققنا قيمةً احتمالية قدرها (0.052)، وهي تقع على الحد الأدنى من مستوى الدلالة ولا تتجاوز به بشكل كبير. كما يلاحظ أن العبارة الأولى حققت أعلى متوسط حسابي بين جميع العبارات (4.684)، وهو ما يعكس اتفاقاً قوياً جداً على دور المراجعة الداخلية في اكتشاف الأخطاء.

القرار الإحصائي

بناءً على ارتفاع المتوسط الحسابي لبعد التدقيق الداخلي (4.447)، والذي يفوق الوسط الفرضي بفارق كبير يبلغ (1.447) درجة، وعلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في معظم العبارات، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

التفسير العلمي والتحليلي

تدل النتائج على أن وجود نظام المراجعة الداخلية فعال يسهم بصورة مباشرة وقوية في تطوير أداء النظام المحاسبي الإلكتروني. ويُعزى ذلك إلى أن التدقيق الداخلي يقوم بدور استراتيجي في التحقق من سلامة العمليات المالية الإلكترونية، واكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل تفاقمها، وتقديم التوصيات للإدارة بشأن تحسين الأنظمة واللوائح. كما يعزز التدقيق الداخلي الموثوقية والشفافية في العمليات المالية الإلكترونية، مما يزيد من ثقة الموظفين والإدارة العليا في مخرجات النظام.

من الناحية العملية، يعني ذلك أن الاستثمار في تطوير وتحديث أنظمة التدقيق الداخلي، وتدريب الموظفين على أحدث الممارسات والمعايير الدولية، سيؤدي بشكل مباشر إلى تحسين كفاءة وفعالية النظام المحاسبي الإلكتروني. كما يؤكد ذلك على أهمية استقلالية وحدة التدقيق الداخلي عن الإدارات الأخرى، لضمان قدرتها على تقديم تقييم موضوعي وحيادي لأداء النظام.

الفرضية الفرعية الثانية: الضبط الداخلي والنظام المحاسبي الإلكتروني نص الفرضية

تنص الفرضية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي الإلكتروني في المصارف التجارية بمدينة الحاصيصا.

الفرضية الصفريية والبديلة

الفرضية الصفريية: (H_0) لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي الإلكتروني.

الفرضية البديلة: (H_1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha = 0.05$) بين نظام الضبط الداخلي والنظام المحاسبي الإلكتروني.

نتائج التحليل الإحصائي

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن المتوسط الحسابي لبعء الرقابة الداخلية بلغ (4.459) بانحراف معياري (0.080)، وهو يمثل أعلى المتوسطات بين جميع أبعاد الدراسة، مما يعكس درجة عالية جداً من الاتفاق لدى أفراد العينة حول أهمية الرقابة الداخلية. يشير الانحراف المعياري المنخفض جداً (0.080) إلى أن آراء المستجيبين متقاربة جداً، وأن الاتفاق على أهمية الرقابة الداخلية موجود بشكل موحد تقريباً بين جميع الفئات المشاركة في الدراسة. من خلال النظر إلى التوزيعات التكرارية، يتبين أن معظم العبارات المتعلقة بالرقابة الداخلية حصلت على نسب موافقة عالية جداً، تتراوح بين (94.7%) و (100%)، مما يدل على الإجماع الواضح على فعالية الرقابة الداخلية.

يعرض الجدول (6) التالي النتائج التفصيلية للمتوسطات الحسابية والانافات المعيارية ونتائج اختبار مربع كاي لكل عبارة من عبارات بعد الرقابة الداخلية:

الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار مربع كاي للمحور الثاني

العبارة	المتوسط	الانحراف	كاي ²	P-value	التفسير
وجود نظام ضبط داخلي قوي يقلل من الأخطاء في ادخال البيانات بالنظام الإلكتروني	4.605	0.495	1.684	0.194	لا توجد دلالة
نظام الضبط الداخلي يعزز من امن وسرية المعلومات المحاسبية	4.500	0.558	16.474	0.000	دلالة إحصائية
الضبط الداخلي يسهم في ضمان سلامة العمليات المالية المنفذة عبر النظام	4.447	0.504	0.421	0.516	لا توجد دلالة
يساعد نظام الضبط الداخلي في تحديد المسؤوليات بدقة عند استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني	4.342	0.534	19.316	0.000	دلالة إحصائية
وجود اجراءات ضبط داخلي يقلل من مخاطر الاحتيال المالي عبر النظام	4.447	0.504	0.421	0.516	لا توجد دلالة
نظام الضبط الداخلي يساعد في التحقق من صحة التقارير المحاسبية	4.421	0.500	0.947	0.330	لا توجد دلالة
تطبيق الضبط الداخلي يعزز ثقة الادارة في مخرجات النظام المحاسبي الإلكتروني	4.447	0.504	0.421	0.516	لا توجد دلالة
المتوسط الكلي	4.459	0.080	—	—	—

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025



يتضح من الجدول (6) أن عبارتين فقط حققنا قيمةً احتمالية ($P < 0.05$) وهما العبارة الثانية والعبارة الرابعة. أما باقي العبارات فقد حققت قيمةً احتمالية أعلى من (0.05)، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود دلالة إحصائية بل يعكس الاتجاه المعاكس تماماً. فالقيم الاحتمالية العالية نسبياً تدل على التوزيع المتوازن والمتقارب للآراء، حيث يتفق الغالبية العظمى من المستجيبين على نفس الرأي، مما ينتج عنه توزيع تكراري واضح ومتسق، يقابله اختبار مربع كاي بقيم احتمالية عالية. تحقق العبارة الأولى على متوسط حسابي قدره (4.605)، وهو الأعلى بين عبارات الرقابة الداخلية، مما يعكس اتفاقاً قوياً جداً على دور الرقابة الداخلية في تقليل الأخطاء.

القرار الإحصائي

استناداً إلى المتوسط الحسابي المرتفع جداً (4.459)، والذي يتجاوز الوسط الفرضي بفارق يبلغ (1.459) درجة، وعلى الانحراف المعياري المنخفض جداً (0.080)، والذي يدل على التجانس الشديد في الآراء، يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

التفسير العلمي والتحليلي

تشير النتائج إلى أن نظام الضبط الداخلي يمثل عاملاً حاسماً وضرورياً لضمان كفاءة وسلامة النظام المحاسبي الإلكتروني. فالرقابة الداخلية تعمل على عدة مستويات متكاملة، فهي تقلل من احتمالية حدوث الأخطاء والانحرافات في البيانات المحاسبية الإلكترونية، وتحسن من أمن وسرية المعلومات، وتضمن سلامة تنفيذ العمليات المالية. كما أنها تساعد في تحديد المسؤوليات بوضوح، مما يقلل من مخاطر الاحتيال المالي والتلاعب بالبيانات عبر النظام الإلكتروني.

من الناحية الإجرائية، يعني هذا أن المصارف التجارية يجب أن تركز على تطوير إجراءات رقابة داخلية قوية وشاملة، تغطي جميع جوانب العمل مع النظام المحاسبي الإلكتروني، بما في ذلك التحقق من صحة البيانات المدخلة، والتحكم في الوصول إلى النظام، والفصل بين الأدوار والمسؤوليات. كما يجب أن تتضمن هذه الإجراءات آليات للمراقبة المستمرة، وتقارير دورية عن حالة الرقابة الداخلية، والتنسيق الفعال بين مختلف الأقسام المسؤولة عن تطبيق الرقابة. الفرضية الفرعية الثالثة: النظام المحاسبي الإلكتروني

نص الفرضية

تنص الفرضية على أن النظام المحاسبي الإلكتروني يحقق مستويات عالية من الكفاءة والفعالية في المصارف التجارية بمدينة الحاصيصا.

نتائج التحليل الإحصائي

209 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص (185-215).

أظهرت النتائج الإحصائية أن المتوسط الحسابي للنظام المحاسبي الإلكتروني بلغ (4.395) بانحراف معياري (0.125)، وهو يعكس كفاءة عالية جداً للنظام الإلكتروني ويفوق الوسط الفرضي بفارق يبلغ (1.395) درجة. يعرض الجدول (7) التالي النتائج التفصيلية للمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار مربع كاي لكل عبارة من عبارات النظام المحاسبي الإلكتروني:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونتائج اختبار مربع كاي للمحور الرابع

العبارة	المتوسط	الانحراف	كاي ²	P-value	التفسير
النظام المحاسبي الإلكتروني يساهم في دقة اعداد التقارير المالية	4.632	0.489	2.632	0.105	لا توجد دلالة
يوفر النظام المحاسبي الإلكتروني السرعة في انجاز العمليات المالية	4.474	0.506	0.105	0.746	لا توجد دلالة
الأنظمة المحاسبية الإلكترونية تساعد في تقليل التكاليف التشغيلية	4.342	0.582	14.895	0.001	دلالة إحصائية
النظام المحاسبي الإلكتروني يسهل من عملية الرقابة الداخلية على العمليات المالية	4.395	0.495	1.684	0.194	لا توجد دلالة
الأنظمة المحاسبية الإلكترونية ترفع من مستوى الكفاءة التشغيلية للمؤسسة	4.263	0.446	8.526	0.004	دلالة إحصائية
استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني يعزز من القدرة على اتخاذ قرارات إدارية سليمة	4.289	0.460	6.737	0.009	دلالة إحصائية
النظام المحاسبي الإلكتروني يرفع من مستوى الشفافية في عرض البيانات المالية	4.368	0.489	2.632	0.105	لا توجد دلالة
المتوسط الكلي للمحور	4.395	0.125	—	—	—

المصدر: إعداد الباحثان من بيانات الدراسة الميدانية 2025م

يتضح من الجدول (7) أن ثلاث عبارات حققت قيمة احتمالية ($P < 0.05$)، وهي العبارات الثالثة والخامسة والسادسة، مما يدل على وجود دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة حول أهمية هذه الجوانب من النظام المحاسبي الإلكتروني. تحققت العبارة الأولى على أعلى متوسط حسابي (4.632)، مما يعكس اتفاقاً قوياً جداً على دور النظام المحاسبي الإلكتروني في دقة إعداد التقارير المالية. والملاحظة المهمة أن جميع عبارات هذا المحور حققت متوسطات عالية جداً، تتراوح بين (4.263) و (4.632)، مما يدل على تقييم موجب شامل لكفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني.



المحور الخامس:

النتائج والتوصيات:

1-5 النتائج:

- تسهم إجراءات المراجعة الداخلية بفعالية عالية جداً في اكتشاف الأخطاء داخل النظام المحاسبي الإلكتروني.
- يساهم النظام المحاسبي الإلكتروني بكفاءة عالية جداً في دقة إعداد التقارير المالية.
- وجود نظام ضبط داخلي قوي يقلل من الأخطاء في ادخال البيانات بالنظام الإلكتروني.
- نظام الضبط الداخلي يعزز من امن وسرية المعلومات المحاسبية.
- النظام المحاسبي الإلكتروني يساهم في دقة اعداد التقارير المالية.
- يوفر النظام المحاسبي الإلكتروني السرعة في انجاز العمليات المالية.

2-5 التوصيات:

- وجود اجراءات ضبط داخلي يقلل من مخاطر الاحتيال المالي عبر النظام.
- تطوير آليات محددة لنظام الضبط الداخلي تركز على تحديد المسؤوليات والصلاحيات بدقة عند استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني.
- تحسين مستويات الشفافية في عرض البيانات المالية عبر النظام المحاسبي الإلكتروني، وضمان إمكانية الوصول الآمن والموثوق للمعلومات.
- تطوير آليات تسهيل استخدام النظام المحاسبي الإلكتروني من قبل الموظفين، مع توفير الدعم التقني المستمر والتدريب المنتظم.
- تحسين آليات التحقق من صحة التقارير المحاسبية المنتجة من النظام الإلكتروني، وضمان معايير جودة عالية في جميع المخرجات.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- العتيبي، فهد (2019م). الرقابة الداخلية وأثرها في كفاءة الأداء المالي. الرياض: دار المريخ للنشر.
- البدوي، محمد. (2020) نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية. دار النهضة العربية، القاهرة.
- حجازي، محمد عباس. (1997) المحاسبة. مكتبة عين شمس، القاهرة...
- الصباغ، خالد (2020م). التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الحديثة. عمان: دار وائل للنشر.
- الصبان، محمد سمير. (2001) نظرية المراجعة وآليات التطبيق. الدار الجامعية، الإسكندرية. القحطاني، ماجد (2021م). حوكمة الشركات والرقابة الداخلية. جدة: مكتبة المتنبئ.

ثانياً: الدوريات العلمية والمجلات والأبحاث

- القحطاني، سلمان مصطفى. (2021). "دور أساليب الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية في زيادة موثوقية المعلومات المحاسبية". المجلة العلمية، جامعة القدس المفتوحة، المجلد 8، العدد 2، ص 45-70.
 - علي، شريف محمد. (2022). "أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية في ظل عصر الرقمنة: دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 954-1010.
 - السجيني، صبري عبد الحميد. (2015). "محددات تكامل النظام المحاسبي بغرض تقييم الرقابة الداخلية بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة بسوق الأوراق المالية العراقي". مجلة الأكاديمية، جامعة العراق، المجلد 78، العدد 4، ص 215-245.
 - حسين، محمود. (2018). "تطور النظم المحاسبية الحديثة وأثرها على جودة البيانات المالية". المجلة المصرية للدراسات التجارية، جامعة القاهرة، المجلد 42، العدد 2، ص 234-270..
 - عبدالرحمن، سامح. (2020). "أهداف وأهمية النظام المحاسبي في المؤسسات الحديثة". مجلة البحوث
- 212 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص (185-215).



- المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، المجلد 19، العدد 3، ص 78-115.
- قطب، محمود ومحمود، هشام. (2023). "التحول من الأنظمة المحاسبية التقليدية إلى الأنظمة الإلكترونية: متطلبات ومعوقات". مجلة الفكر المحاسبي المعاصر، جامعة عين شمس، المجلد 27، العدد 1، ص 45-89.
- فرحات، علي وعبدالله، محمد ومحمود، سهام. (2022). "تقنيات معالجة البيانات المحاسبية الحديثة وأثرها على دقة التقارير المالية". المجلة العلمية للدراسات المالية، جامعة الإسكندرية، المجلد 16، العدد 2، ص 123-156.
- الحاج، علي. (2022). "تبسيط العمليات المحاسبية من خلال استخدام الأنظمة الإلكترونية المتطورة". مجلة البحوث التطبيقية، جامعة طرابلس، المجلد 8، العدد 3، ص 234-267.
- عجيب، آلان مصطفى وهلدني، موسى. (2010). "دور الرقابة الداخلية في ظل نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني". مرجع أكاديمي، جامعة بغداد، ص 145-189.
- الزعر، بشير الزعر وقويدر، قورين حاج. (2022). "دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات". مجلة الاقتصاد والمالية، جامعة الجزائر، المجلد 8، العدد 2، ص 35-50.
- العبد، صالح علي عبد الجواد (2025). "دراسة مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية: دراسة تطبيقية". مجلة البحوث المحاسبية، المجلد السابع، العدد الأول، ص 260-295.
- علي، شريف محمد (2022). "أثر تفعيل أنشطة الرقابة الداخلية على كفاءة وفاعلية النظام المحاسبي بوزارة الكهرباء والماء الكويتية في ظل عصر الرقمنة: دراسة تطبيقية". المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، ص 954-1010.
- الحاج وآخرون (2022). "ضوابط الرقابة العامة لنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية وأثرها في موثوقية المعلومات". مرجع أكاديمي.
- الحيارى، محمد موسى عودة (2022). "المحاسبة الإلكترونية وعلاقتها بنظم المعلومات المحاسبية". المجلة العربية للنشر العلمي، العدد 41، ص 450-461.
- الزعر، بشير الزعر وقويدر، قورين حاج (2022). "دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز حوكمة الشركات في المؤسسات". مجلة الاقتصاد والمالية، المجلد 8، العدد 2، ص 35-50.
- شعلال، أمينة وقرقور، نبيلة (2020). "أثر تطور نظم المعلومات المحاسبية على جودة نظم المعلومات المحاسبية ودور الرقابة الداخلية". المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 3، العدد 2، ص 210-235.
- خليفة، عبدالرحمن (2020). "نظام المعلومات المحاسبي الإلكتروني ودوره في تحسين جودة المعلومات
- 213 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص (185-215).



مجلة البطانة للعلوم الإنسانية والاجتماعية
ISSN: 1858- 6848
<http://ojs.albutana.edu.sd>
العدد الثلاثون، يونيو، 2026 ، ص (185- 215)



المحاسبية". دراسة علمية، جامعة الأزهر..

214 د. رشا الأمين يوسف العاقب، أ. أحمد عبد الرحمن عبد الله محمد، أثر تطبيق نظام الرقابة الداخلية في رفع كفاءة النظام المحاسبي الإلكتروني، مجلة البطانة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد الثلاثون، يونيو، 2026، ص(185-215).